الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية
" حالة الجزائر دراسة قياسية"

الدكتور:بودلال علي
جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان –الجزائر-

ملخص

لم تعد ظاهرة الاقتصاد الخفي محصورةً في أطر وطنية وجغرافية محددة بل أصبحت مشكلة ذات طابع واهتمام دولي بامتياز. فبعد أن انصبت الجهود المكثفة في القرن الماضي على كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية والتنظير لها، فقد تبين حديثاً للاقتصاديين أن هناك خللاً يعترض مسيرة التنمية، ويبطئ معدلات النمو الاقتصادي يتلخص ذلك السبب بمشكلة الاقتصاد الخفي الذي أصبح عائقاً أساسياً لعملية التنمية.

في هذا البحث تركزت الجهود على التعريف بظاهرة الاقتصاد الخفي وترا بطاته وطرق قياسه، والاستراتيجيات الوطنية والدولية لمكافحته وصولاً إلى وضع حلول قائمة على فرضيات وتصورات أولية قد تسهم في فهم أفضل لمشكلة الاقتصاد الخفي ومعالجته ضمن إطار إستراتيجية متكاملة ترتكز على عوامل ثلاثة هي كيفية إدماج مساهمة الاقتصاد الخفي أولاً والتوسع في إيجاد فرص العمل وتحقيق التشغيل الكامل ثانياً، وأخيراً تحسين الدخل ورفع مستوى المعيشة والحد من الاقتصاد الخفي وتداعياته.

كلمات مفتاحيه: الاقتصاد الخفي، النمو الاقتصادي ، التنمية ، البطالة.

ABSTRACT:

The problem of UNDER GROUND ECONOMY is no more confined to national and geographical frames. It has remarkably become a problem with international dimension and concern. After the intensive efforts which were concentrated, throughout the last century, on the methods of achieving economic development and on theorizing it, it recently became clear for specialists that there is a problem facing the process of development and halting the rates of economic growth. The cause of this problem can be summarized by the problem of under ground economy which became a major obstacle for development process.

The efforts in this research were concentrated on defining the problem of under ground economy, its correlations, under ground economy measurement methods and national and international strategies for combating it. The goal is to establish solutions based on basic hypothesis and views which could contribute to a better understanding of the problem of under ground economy and curing it via a comprehensive strategy focusing on three factors: the first is achieving high economic growth rates; the second being the expansion of creating job opportunities

and achieving full employment; and the third is improving the income and life levels and limiting UNDER GROUND ECONOMY.

Key words: UNDER GROUND ECONOMY, economic growth, development.

مقدمة

تعاني جميع الاقتصاديات في العالم من استيطان ما يُطلق عليه الاقتصاد الخفي، ويمكن تعريفه حسب تحديد صندوق النقد الدولي له،« بأنه الاقتصاد الذي يشمل إضافة إلى الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة كل أشكال الدخل التي لا يُعبّر عنها رسمياً والتي يتم تحصيلها من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواءً كانت من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة » .وقدر IMF حجم الاقتصاد الخفي في العالم من خلال عينة إحصائية ضمّت 84 بلداً خلال الفترة1988 ـ 2000 في البلدان النامية بنسبة راوحت بين 35 و44 في المائة من إجمالي الاقتصاد، وفي بلدان التحول الاقتصادي شكّل كنسبة ما بين 21 و30 في المائة، وأخيراً في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ما بين 14 و16 في المائة. وقد تباينت درجات نجاح جهود الحكومات في إطار مواجهتها لهذه الظاهرة، ومما يؤسف له أن أغلب ما تحقق على صعيد تلك المواجهة لم يرتق بعد إلى المستوى المستهدف للقضاء عليها. فرغم إعادة الهيكلة لتلك الاقتصاديات، ورغم قرارات وإجراءات الإصلاح التي وصلت إلى حدودٍ قاسية عانت معها بعض مجتمعات تلك الدول ـ خاصّةً في العالم الثالث – إلا أن ظلال هذا الاقتصاد استمرت في الامتداد حتى وصلت إلى قطاعات ومجالات كانت قبل بدء تلك الإجراءات أو الإصلاحات المضادة بعيدة عن هذا الاقتصاد! وهذا ما دعا عدداً من الاقتصاديين في مختلف بقاع العالم إلى المناداة علناً بعدم التصدّي لأنشطة هذا الاقتصاد؛ حيث أثبتت بعض الدراسات التي أجروها أنه قد حسّن من مستويات معيشة أفراد المجتمع المسجلين في المستويات الدنيا من الدخول المالية، بل أظهرت نتائج تلك الدراسات أن ثلثي القيم المضافة من هذا الاقتصاد الخفي تعود إلى قنوات الاقتصاد الرسمي، وبالتالي رأوا أفضلية الاقتناع بوجوده، وتركه دون محاربة، والاكتفاء بالمراقبة والمتابعة لئلا يخرج عن السيطرة. ودون الخوض في جدل حول دقة تلك التوصيات، إلا أنه ووفقاً لطبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على الانفتاح والحرية مع بقية اقتصاديات العالم، وكونه يضم ما يقارب الثلاثة ملايين عامل ، يسرّبون من الاقتصاد الجزائري سنوياً نسبةً تراوح بين 10 و15 في المائة من الاقتصاد.

وما أمكن توثيقه عبر القنوات الرسمية المصرفية بلغ ما يعادل إل 10 مليار دولار، مع الأخذ في الاعتبار تلك القنوات الخلفية لتحويل الأموال للخارج التي استطاعت نسبةً كبيرة من العمالة

المقيمة الاستفادة منها. الصورة القائمة تدلي أن الأخذ بمثل تلك التوصيات يمثل نافذةً واسعة على الدمار الاقتصادي الذي لا تُعلم عواقبه! وهذا ما يدعو بالضرورة القصوى إلى أهمية مواجهة هذا الاقتصاد الخفي أقصى درجات المواجهة!

إذا علمنا جميعاً أن من أخطر نتائج هذا الاقتصاد في الجزائر، تصاعد وتيرة معدلات البطالة بين شبابنا وفتياتنا، وانخفاض مستويات المعيشة نتيجة انخفاض الدخول الحقيقية، اللذين أدّيا مجتمعين إلى اتساع رقعة محدودي الدخل "الفقراء"، إضافةً إلى ما سببه ذلك من استنزاف للثروة والاقتصاد المحلي، لتحوله "أمام أعيننا" إلى خارج الحدود، والذي أدّى إلى تحمّل الاقتصاد الجزائري فواتير باهظة امتدت آثارها إلى مجالات الادخار والاستثمار والاستهلاك المحلي؛ من خلال تأثيرها السلبي على أوعية الادخار التي تمول وتغذي حاجات الاقتصاد المحلي صوب تمويل المشاريع الاستثمارية، وحرمانه بالتالي من عوائده المضافة، وامتداد تلك الآثار السلبية إلى تكبيل وتقييد خيارات الاستهلاك المحلي. كل تلك الأسباب وغيرها من السلبيات الباهظة التكاليف تدعو في الجزائر إلى ضرورة تبني سياسات وإجراءات نظامية واقتصادية صارمة لأجل الحد من اتساع دائرة هذا الداء بالدرجة الأولى، والقضاء عليه مستقبلاً بالدرجة الثانية. ودلك بتبني جملة من السياسات الفاعلة والمستمرة على المستويات كافّة، وأهمها ما يرتبط بالمجال الاقتصادي؛ والتي تستهدف استئصالا اقتصادياً لجميع مصادره وأنشطته غير المشروعة.
يتطلّب تحقيق النجاح في هذا المسعى عدداً من المتطلبات المهمة . سأتطرق إليها في التوصيات– غير أن من أهم هذه المتطلبات، إضفاء الشفافية المعلوماتية على جميع "أرقام" الاقتصاد المحلي دون استثناء! ليس هذا فحسب، بل إعادة تقييم وتحديث وسائل وطرق قياس أرقام النشاط الاقتصادي الحقيقي في الجزائر، إضافةً إلى تسريع وقت نشرها، والتي أصبح من الواضح لدى كثيرٍ من الاقتصاديين أنها في كثير من الجوانب لا تعكس حقيقة ما يحدث على أرض الواقع، والتأثير السلبي لذلك الاختلال على قدرة المخطط الاقتصادي في وضع خطط و برامج و سياسات إدارة الاقتصاد.

وفي سياق العمل للقضاء على الاقتصاد الخفي يجب التأكيد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى طابعه المتعدد الأبعاد، وأن القضاء على الاقتصاد الخفي ينبغي أن يعالج بطريقة متكاملة تأخذ في الاعتبار من بين الأمور الأخرى المتعددة، الاستراتيجيات القطاعية في مجال العمالة المنتجة وزيادة

الفرص والخيارات المتاحة للأشخاص الذين ينتمون الى الاقتصاد الخفي. ولكن أولاً يجب تقدير حدة الاقتصاد الخفي ومدى انتشاره في اقتصاديات البلدان النامية.

1-تعريف ومفهوم الاقتصاد الخفي:

يقصد بالاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل أو الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي هو اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية و لا تدخل مدخلاته و مخرجاته في الحسابات الوطنية،و لا يعترف بالتشريعات الصادرة، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل غير المصرح بها و المستحصلة من إنتاج السلع و الخدمات المشروعة.

و نظرا لتنوع مجالات عمله يطلق عليه أسماء متعددة حسب مجال العمل الذي يمارسه فإذا كان يتعامل مع سلعة محرمة الاستخدام و التعامل مثل(الأسلحة، مخدرات، سرقة، أثار... الخ) فندعوه بالاقتصاد الأسود أو اقتصاد الجريمة، أما عندما ينتج سلعة من خلال معامل غير مرخصة (ورش، و دكاكين غير مرخصة... الخ) فيسمى حينئذ بالاقتصاد غير الرسمي .

فحسب V.Tanzi (1982) : " فإن الاقتصاد الخفي ينصرف إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية " 33.

أما عند Guttmann Fiege (1997) : " فينصرف إلى الناتج الوطني غير المحسوب،أو ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي كان يجب أن يدخل في الناتج الداخلي الخام و لكنه لسبب أو لآخر لم يدخل " .

على ذلك يمكن تعريف الاقتصاد الخفي : " بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن الحسابات الناتج الداخلي الخام إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة،و إما هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد .34

2- أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي :

أثبتت الدراسات أن معدلات نمو الاقتصاد الخفي تكون أعلى في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة و يعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها :

---

[33] V.Tanzi 1982 « the underground Economy and evasion in the united states :Estimations and implications P.P 241 – 249.

[34] - التعريف مستخلص من مجمل التعاريف التي تعرضت لظاهرة الاقتصاد الخفي أطروحة دكتورة " الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" للسيد بودلال علي تحت إشراف البروفيسور بونوة شعيب2007/2006ص-ص 61 – 63 .

-الأنظمة الضريبية غير العادلة: و التي تدفع الأفراد و المنشآت إلى البحث عن الحيل و الطرق الملتوية للتهرب من الضرائب وتزوير الحسابات.

-الأنظمة السياسية غير العادلة.

-ارتفاع نسبة مساهمة الأفراد في الضمان و التأمينات الاجتماعية.

-مستويات الأجور المادية و المعنوية المتدنية و التي لا تتناسب مع مستوى المعيشة.

-تعقد الإجراءات الإدارية و التنظيمية و ارتفاع الرسوم في أسواق العمل.

-تعقد الإجراءات القضائية و الأمنية في مختلف المؤسسات و الهيئات الحكومية.

-الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية و مدخلاتها .

-ظهور الفساد الإداري و المالي لا شك يؤدي إلى ازدياد و تفاقم مشكلات الاقتصاد الخفي بكافة أشكاله .

-وجود البطالة المقنعة يؤدي إلى ظهور الاقتصاد الخفي.

-الحضر على السلع الاستهلاكية .

- تواضع كفاءات و إمكانيات المؤسسات و الهيئات الحكومية.

1.3.-الآثار السلبية للاقتصاد الخفي:

-تخفيض حصيلة الضرائب

-الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي

-تشوه المعلومات

-معدلات البطالة

-معدلات النمو الاقتصادي.

-معدلات التضخم ارتفاعها يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي.

السياسة النقدية.

-الأثر على توزيع الموارد

2.3- الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفي:

تركز معظم الدراسات التي تمت على الاقتصاد الخفي أساسا على الجوانب السلبية التي يحملها وجود مثل هذا الاقتصاد سواء على مستوى التحليل الاقتصادي الكلى أو الجزئي، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد آثار إيجابية لمثل هذا الاقتصاد.

إذ يشير [1994] Mirus & Smith إلى أن هناك بعض الفوائد المرتبطة بوجود الاقتصاد الخفي على المستوى الوطني. ذلك أن قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية، ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الرسمي.

كذلك فإن هذا الاقتصاد سيكون قادرا على تقديم السلعة أو الخدمة بأسعار أقل، وبالتإلى يحقق آثارا توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل. ويعنى ذلك أن الاقتصاد الخفي قد يؤدي إلى تخفيض الفروق في توزيع الدخل. كما أن هناك إمكانية أن يساعد نمو الاقتصاد الخفي على إيضاح التغيرات المطلوبة لكي يصبح الاقتصاد ككل في وضع تنافسي، فقد يكون الاقتصاد الخفي أكثر استجابة للظروف والتغيرات على مستوى الاقتصاد بالشكل الذي قد يساعد صانع السياسة الاقتصادية على تبنى عملية التعديل الهيكلي المطلوبة لكي يظل الاقتصاد في وضع أفضل. على أن ذلك لا ينطبق على كافة السلع التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الخفي ، فهناك بعض السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الخفي ولكنها تحمل آثارا سلبية على المستوى الاجتماعي مثل المخدرات والقمار وغيرها.

ويتساءل [1984] Duisburg[35] عما إذا وجود اقتصاد خفي كبير الحجم ومنتج وديناميكي يعد ضرورة لعملية الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة ، خصوصا مع تزايد درجات الجمود Inflexibilities في الاقتصاد الرسمي، ففي بعض الأحوال قد تؤدى بعض جوانب الجمود في الاقتصاد إلى رفع معدلات الإفلاس بين المنشات ورفع معدلات البطالة. كذلك فقد تتوقف سياسات مكافحة التضخم بسبب الضغوط الناجمة عن الرأي العام والانخفاض في مستوى شعبية الحكومة الأمر الذي يدفع إلى سياسة أكثر تكلفة من الناحية السياسية من خلال السماح للتضخم بالاستمرار في سبيل هدف التوظف الكامل، وهكذا يؤدي التفاعل بين الأنشطة الاقتصادية والسياسية إلى سلسلة حلزونية من التضخم والبطالة.

وفي مثل هذه الحالات قد يلعب الاقتصاد الخفي كما يشير Duisburg دور المهدئ الاجتماعى Social Mollifier بل ويصل الحد بـ (1984) Duisburg إلى القول بأنه " ***سواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ، فإن وجود***

---

[35] : DUISBURG D.C (1984) : the Growing shadow Economy : Implications for stabilization policy " Interconomics ,sept / Oct p p 219 – 225 .

اقتصاد غير رسمي منتج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي"
(صفحة).225

4-مشكلة البحث:

برزت مشكلة الاقتصاد الخفي في الاقتصاديات المعاصرة كإحدى المعوقات الأساسية لعملية التنمية حيث برزت تداعياته السلبية على الصعيد الاقتصادي بضعف معدلات النمو (خصوصاً في الدول النامية)، وبتراجع مختلف المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية. لهذه الأسباب مجتمعة فقد أولت منظمات الأمم المتحدة المختلفة والمكتب الدولي للعمل أهمية خاصة لموضوع مكافحة الاقتصاد الخفي، وقدمت النصح والاستشارات الفنية والدعم المادي لمختلف برامج التنمية الهادفة إلى مكافحة الاقتصاد الخفي في دول العالم التي تسعى إلى ذلك. وفي الجزائر وبدعم من الجمعية العامة للأمم المتحدة وبتكليف منها قام الباحث جاك شارم الخبير المعتمد لدى الأمم المتحدة، وبالتعاون مع الد يوان الوطني للإحصائيات بمسح كامل وتشريح منهجي جغرافي واقتصادي واجتماعي للاقتصاد الخفي في الجزائر.

لتصبح هذه الدراسة إلى جانب الدراسات الأخرى المختصة مرتكزاً وقاعدةً علمية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ورسم السياسات التنموية العامة الهادفة إلى مكافحة الاقتصاد الخفي وتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة.

5-فرضيات البحث:

يتمحور البحث حول فرضية أساسية وحيدة يتفرع عنها مسائل وفرضيات أخرى فرعية. الفرضية الأساسية هي أن الاقتصاد الخفي هوا لسبب المباشر وغير المباشر في إضعاف معدلات النمو الاقتصادي والتخلف، والفرضيات الفرعية تتمثل في الترابط بين الاقتصاد الخفي والبطالة، ومن ثمّ نفترض أيضاً أن رسم السياسات الوطنية المناسبة لمكافحة البطالة هو المدخل الحقيقي لإدماج القطاع الخفي وتحقيق التنمية.

6-أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يتناوله الذي أصبح من القضايا الاقتصادية المعاصرة على الصعيد المحلي والعالمي خصوصاً في مرحلة النمو والانتقال إلى اقتصاديات السوق، وفي الجزائر التي اختارت اقتصاد السوق الاقتصادي و الاجتماعي الذي يقتضي مزيداً من البحث

للكشف عن أبعاد المشكلات المتوقعة، ومعالجتها بالشكل العلمي المناسب خصوصا البعد الاقتصادي والاجتماعي الذي يتجسد بضعف معدلات النمو وتزايد البطالة.

7-أهداف البحث:

المعالجة الفكرية للقضايا المطروحة بناءً على الدراسات النظرية و القياسية، والمسوحات الإحصائية التطبيقية، وإيجاد الحلول المفترضة لتكون عوناً في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية والحد من الاقتصاد الخفي.

8-منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج القياسي و الوصفي التحليلي في توصيف الوضع القائم من خلال المعطيات والدراسات العلمية المتوفرة، ثم تحليل تلك المعطيات والكشف عن الروابط الداخلية فيما بينها لتكوين فهم موضوعي علمي يساعد في طرح الحلول.

9- مناهج تقدير الاقتصاد الخفي :

أصبح من الصعوبة التوصل إلى تقدير دقيق لحجم هدا الاقتصاد لأنه أصلا اقتصاد خفي إلا أن دلك لا يمنع من محاولة التوصل إلى تقدير ما حجم الاقتصاد الخفي توجد مجموعتان من الأساليب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي إحداهما الأساليب المباشرة و التي تقوم على أساس تقدير الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الخفي و تجمع هذه الأنشطة للحصول على تقدير لهذه المعاملات (المسح بالعينة وتدقيق الحسابات الضريبية).

و الأخرى هي الأساليب غير المباشرة و تقوم على محاولة اكتشاف الآثار التي تترتب على وجود هذا الاقتصاد و هي تتضمن ما يلي :

1.9 -إحصاءات الحسابات الوطنية: Les comptes nationaux.

يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي من خلال التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات الوطنية .أو في البيانات الفردية:فالأفراد الدين يقل دخلهم المعلن عن إنفاقهم ربما يخفون جانبا من دخلهم والدي قد يرجع إلى دخول مولدة أصلا في الاقتصاد الخفي إلا أن هده الدخول المخفاة ستتحول إلى إنفاق عاجلا أم أجلا .لدلك فالفرق بين الدخول المسجلة والإنفاق تعطينا معلومات حول حجم الاقتصاد الخفي.

2. 9-إحصاءات القوى العاملة:statistiques de l'emploi

يتم تقدير النمو في حجم الاقتصاد الخفي على أساس الانخفاض في مشاركة القوى العاملة في الاقتصاد الرسمي على افتراض ان القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما و بالتالي فان الفرق بين

معدلات المشاركة الفعلية وتلك المسجلة بشكل رسمي قد تتمكن من تقدير حجم العمالة غير المنتظمة وبالتالي حجم الاقتصاد الخفي.

3.9 -المعاملات:les transactions

استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الاقتصاد من اجل حساب إجمالي الناتج الداخلي الاسمي و الكلي أي الرسمي و غير الرسمي ثم تقدير حجم الاقتصاد الخفي بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي.

4.9 -أسلوب التهرب الضريبي : النموذج القياسي لمعادلة الطلب على العملة 1982 Demande de la monnaie:V.Tanzi

* عرض النموذج:

يهدف النموذج إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي و ذلك بدلالة الدخل غير الرسمي.

الفكرة الأساسية لنموذج الطلب على العملة هو:

تحديد دالة الطلب على العملة بوضع تقديرين لحيازة العملة.

1- التقدير الأول: حينما لا يكون المتغير الضريبي مساويا للصفر.

2- التقدير الثاني: حينما يكون المتغير الضريبي مساويا للصفر

و يطلق على الفرق الموجود بين التقديرين نتيجة لوجود المتغير الضريبي:

بالنقود غير المشروعة بعد ذلك يمكن تحديد :

سرعة تداول الدخل النقدي: بقيمة إجمالي الناتج الداخلي الخام على مقدار النقود المشروعة ويستخرج حجم الدخل الخفي36 بضرب مقدار النقود غير المشروعة في سرعة تداول الدخل النقدي و التي يفترض تعادلها في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي.37

و يحدد مقدرا التهرب من ضريبة الدخل بافتراض أن المداخيل في الاقتصاد الخفي كانت تخضع لنفس متوسط السعر الذي يخضع له المداخيل في الاقتصاد الرسمي وقد:

حدد Vito.Tanzi متغيرات دالة (نموذج) الطلب على العملة معتبرا أن:

* نسبة العملة لإجمالي النقود في التداول هي المتغير التابع و يعبر عنها بالرمز ($\frac{a}{T_2}$) حيث :

a : مقدار العملة المتداولة.

---

[36] راجع أسلوب V.TANZI (معادلة الطلب على العملة والتهرب الضريبي) -"الاقتصاد الخفي في الجزائر"رسالة دكتوراه للسيد: بودلال علي 2006/ مرجع سبق ذكره.ص ص 214-229.

[37] Vito Tanzi (**1983**) : "the underground economy in the united states: Annual Estimates (**1930-1980**) I.M.F STAFF Paper Vol **30** N°**2**, pp **283-305**

T2 : تمثل إجمالي النقود المتداولة وتمثل العملة ودائع الطلب وودائع الأجل.

و لتحديد المتغيرات المستقلة للنموذج كان لابد من دراسة العوامل التي تؤثر على ($\frac{a}{T_2}$) وهي إما عوامل هيكلية طويلة الأجل، أو عوامل دورية قصيرة الأجل :

و بالمعايير القانونية تنقسم تلك العوامل إلى:

عوامل مشروعة.

عوامل غير مشروعة.

1.4.9 – العوامل المشروعة:

أولا: من ضمن العوامل طويلة الأجل :

التي تؤثر في نسبة العملة إدخال نظام البطاقات الإئتتمانية، وانتشار فروع البنوك التجارية في أنحاء البلد و غيرها من العوامل التي يصعب تقديرها.

لذلك استخدم (Vito Tanzi) متوسط الدخل الوطني لكي يعكس العوامل السابقة.

ثانيا: تركيب الدخل:

يؤثر تركيب الدخل والتغيرات التي تحدث فيه على نسبة العملة ($\frac{a}{T_2}$) استخدام (Vito Tanzi) نسبة الأجور والرواتب(المتعاملين الاقتصاديين) إلى الدخل الشخصي كأحد المتغيرات التفسيرية حيث تؤدي زيادة نسبة الأجور و الرواتب إلى زيادة العملة.

ثالثا: سعر الفائدة:

حينما يكون المتغير التابع هو نسبة العملة إلى النقود فمن الضروري أن يضاعف إلى المتغيرات التفسيرية سعر الفائدة.

و من المتوقع أن يكون لسعر الفائدة تأثير سلبي في الطلب على العملة حيث أن:

زيادة سعر الفائدة تؤدي إلى زيادة الودائع للأجل و مع بقاء العوامل الأخرى على حالها تنخفض قيمة ($\frac{a}{T_2}$).

2.4.9 –العوامل غير المشروعة:

حتى و لو لم توجد ضرائب فسوف تتأثر نسبة العملة ببعض الأنشطة غير المشروعة و التي عادة ما تتحقق باستخدام العملة (Vito Tanzi 1982) فزيادة الأنشطة غير المشروعة يصاحبها زيادة في ($\frac{a}{T_2}$).

و بسبب قصور البيانات و غياب المعطيات بتلك العناصر ركز Tanzi على دراسة تأثير التهرب الضريبي في نسبة العملة وذلك بالقدر الذي يتصل بالعوامل القابلة للتقدير وحددها بالمنافع التي تعود على المكلفين من جراء عدم دفع الضريبة،و يمكن قياس تلك المنافع بمستوى الضريبة،و من المفترض أن ارتفاع مستوى الضريبة يؤدي إلى زيادة استخدام العملة و من ثم زيادة ($\frac{a}{T_2}$).

و يتحدد مستوى الضريبة بثلاثة عوامل :

نسبة حصيلة ضريبة الدخل الشخصي إلى إجمالي الدخل الشخصي.

السعر الحدي للضريبة على الدخل الشخصي.ويعبر عنه بالسعر المقرر قانونا والمفروض على الشرائح العليا من الدخل.

المعدل المتوسط للضريبة على الدخل الشخصي المستمد من الودائع.ويراعى احتساب نسبة أيراد(حصيلة) الضريبة.بعد خصم المدفوعات التحويلية من الدخل الشخصي.أد أنها لا تخضع لضريبة الدخل.

3.4.9 -فرضيات النموذج:

1.3.4.9 أن أنشطة الاقتصاد الخفي هي نتيجة مباشرة لارتفاع الضرائب.

2.3.4.9 تستخدم العملة أساسا لإتمام معاملات الاقتصاد الخفي وتخزين الثروة المتواصلة.

3.3.4.9 تعادل سرعة تداول الدخل النقدي في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي .

4.4.9 -متغيرات النموذج:

1- 4.4.9 المتغير التابع:

($\frac{a}{T_2}$): نسبة العملة إلى النقود بمعناها الواسع (السيولة المحلية) حيث:

a : تمثل مقدار العملة المتداولة

T2 : تمثل إجمالي النقود المتداولة و تشمل العملة ودائع الطلب وودائع الأجل.

2- 2.4.4.9 المتغيرات التفسيرية:

Ym : متوسط الناتج الداخلي الخام.

$\frac{R}{y}$: نسبة الأجور(المتعاملين الاقتصاديين) إلى الناتج الداخلي الخام (y).

$\frac{Tx}{y}$: نسبة الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام (y).

i : معدل الفائدة .

5.4.9 -الشكل الرياضي لنموذج :

يستخدم نموذج الانحدار غير الخطي المتعدد لتقدير دالة الطلب على العملة:

و تأخذ الدالة الصورة اللوغاريتمية التالية :

$$Log\left(\frac{a}{T_2}\right) = b_0 + b_1 \log (y_m) + b_2 \log \left(\frac{R}{y}\right) + b_3 \log \left(\frac{T_x}{y}\right) + b_4 \log (i) + \alpha$$

حيث α : متغير عشوائي (ذو قيمة متوقعة = صفر وتباين ثابت)

b0 للثابت :

b4, b3, b2, b1 : معلمات المتغيرات التفسيرية للنموذج

6.4.5 - تحديد التوقعات القبلية للنموذج :

من المتوقع أن تكون قيمة معلمتي المتغيرين ym، i سالبة.

أي: b1 <0، b4 <0

و من المتوقع أن تكون قيمة معلمتي المتغيرتين:

$\left(\frac{T_x}{y}\right)$، $\left(\frac{R}{y}\right)$ موجبة

أي: b2 >0، b3 >0

7.4.9 - البيانات :

تم استخدام نسبة العملة إلى النقود بمعناها الواسع ($\frac{a}{T_2}$) للتعبير عن المتغير التابع وتشمل T2 كل من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي و الودائع الجارية بالعملة المحلية والودائع غير الجارية بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية وودائع صناديق البريد.

1.7.4.9- تم الحصول على بيانات متوسط الناتج الداخلي الخام بقسمة الناتج بتكلفة عوامل الإنتاج على عدد السكان لكل سنة.

2.7.4.9- بالنسبة لمتغير الأجور فقد تم التعبير عنه بدلالة النسبة بين الأجور والرواتب الإجمالية على مستوى الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج.

3.7.4.9- و تعكس نسبة الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج المتغير الضريبي.

و قد تم اختيار مجموع الضرائب على الدخل وعلى الاستهلاك أو المبيعات والضرائب الجمركية باعتبارها أكثر الضرائب حصيلة وتأثير على المتغيرات الاقتصادية.

*و تم التعبير عن سعر الفائدة، بأعلى سعر فائدة دائنو يعكسه سعر الفائدة على شهادات الاستثمار، باعتباره يمثل أفضل مقياس لتكلفة الفرصة البديلة لحيازة العملة.

5.9 -**المدخلات المادية** :**consommation d éléctrécité** (استهلاك الكهرباء) يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع استهلاك الكهرباء على افتراض أن استهلاك الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل ثم طريق طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي و إرجاع الفرق بينهما إلى نمو الاقتصاد الخفي.

10-الاقتصاد الخفي في الجزائر :

تميز الاقتصاد الجزائري خلال حقبة الثمانينات بظاهرة تنامي الاقتصاد الخفي، الذي يحوي بين طياته العديد من الأنشطة الاقتصادية الخفية التي تولد عنها دخولا ضخمة لا تدخل غالبا في التقديرات الرسمية للدخل الوطني و لم تخضع للضرائب.

و تؤكد الدراسات التي تمت في ذلك المجال ضخامة حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر فيرى البعض أن الحجم الكلي لأنشطة الاقتصاد الخفي في الجزائر يمكن أن يتراوح بين 20% إلى 30% من الناتج الداخلي الخام 38. وأن إجمالي الأموال المتداولة داخل هذا القطاع حوالي 08 مليار دولار أمريكي من أجمالي الدخل الوطني 39.

وقد أخذ الاقتصاد الخفي في الجزائر في الانتشار و التشعب بصورة ملموسة ، حيث اتسعت رقعته لتغطي قطاعا عريضا من فئات و طبقات متعددة في المجتمع، و ذلك ابتداء من موظفي الدولة، ونهاية بأقل الطبقات نفوذا الذين يحصلون على دخول غير معلنة في صورة أتعاب استشارية

[38] -[2] : براهيم بن جابر رئيس الغرفة التجارية و الصناعية في الجزائر : 2007 .

وعمولات، كما أن بعض ربات البيوت تمارسن أعمال يدوية كالخياطة تدر عليهم دخولا غير معلنة، و صغار موظفي الحكومة يمارسون أعمال إضافية قد ترتبط بوظائفهم فتغل دخولا غير معلنة، أو ينخرطون في أعمال أخرى أثناء أو بعد انتهاء العمل الرسمي، و المدرسون يحققون دخولا عالية من الدروس الخصوصية، فإذا أضيفت إلى ذلك الدخول التي تحققها فئات عديدة من الممارسات غير المشروعة كالتهريب، و المخدرات و الرشاوى و غيرها تكون النتيجة الطبيعية مفادها أن الدخل المعلن يمثل قدرا محدودا من الدخل الفعلي للأسرة .

و كما أن ظاهرة الاقتصاد الخفي متعددة الأبعاد، فهي أيضا متعددة الأسباب لعل أهمها أسلوب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، بالتحول السريع من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد السوق أثر على النسق القيمي و السلوك الاجتماعي، و أفرز أوجه نشاط لم تكن موجودة من قبل، أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب ، أخذت أغلبها الطابع غير الرسمي و غير المنظم في الوقت الذي لم تتوسع فيه الأنشطة الاقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرص عمل جديدة تتناسب وحجم الزيادة في العرض من القوى العاملة ، الذي أسهم في تزايد نمو معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر، و مع تقلص القطاعات الرسمية عن استيعاب فائض القوى العاملة اتجهت إلى القطاع غير الرسمي .

و من ناحية أخرى فقد عانى الاقتصاد الجزائري خلال حقبة الثمانينات من مجموعة من الإختلالات الهيكلية كالاختلال بين العرض و الطلب الكليين و الأسعار و الأجور و أسعار الفائدة و معدلات التضخم من جراء تدني أسعار النفط : و غيرها من الإختلالات التي كان لها الأثر في تدعيم وتوطيد أركان الاقتصاد الخفي.

و على جانب آخر أدت سياسات التدخل الحكومي في أسواق السلع و عوامل الإنتاج و الصرف الأجنبي إلى نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية و ذلك من خلا ل التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب و العرض و الأسعار في الأسواق الرسمية.

كما أن جمود النظام الضريبي و عجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية من ناحية و ارتفاع معدلات الاستقطاع الضريبي، و الأسعار الحدية لضرائب الدخل من ناحية ثانية ، خلق في ظل ضعف العقوبات ، و تواضع إمكانيات الإدارة المنفذة حوافز قوية للتهرب و الغش الضريبي باللجوء إلى ممارسة الأنشطة الخفية على مختلف المستويات.

و سوف نتناول بالتفصيل أسباب نشوء و نمو عناصر الاقتصاد الخفي في الجزائر، و ذلك بالقدر الذي يتصل بكل مكون :

10-1: المكون المشروع غير المعلن للاقتصاد الخفي.[40]

10-2 : المكون غير المشروع للاقتصاد الخفي .[41]

10. 1. المكون المشروع غير المعلن من الاقتصاد الخفي:

10.1.1-.الغش الجبائي:

شكلت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها البلاد خلال السنوات الأخيرة العامل الأساسي لتطور الغش الجبائي:

و التي نذكر منها على سبيل الحصر ما يلي:

- إزالة الاحتكار على التجارة الخارجية و تحرير الأسعار.

-الصعوبات والبطء للحصول على السجل التجاري.

-تراجع هام لنشاط رقابة الإدارات الاقتصادية.

-التباطؤ و الصعوبات التي تواجهها إدارات الضرائب و الجمارك و التجارة للتكيف مع الأنماط الحديثة للتسيير و المراقبة مما زاد في تفاقم السلوكات المضرة لمصالح المجموعة الوطنية (البيع والشراء دون الفواتير ، عدم استعمال الوسائل الحديثة للدفع، الصفقات المشبوهة)...

10.1.1.2: عبئ الغش و التهرب الجبائي:

إن عدم المساهمة في المجهود الجبائي يحرم الخزينة العمومية من موارد هامة، و يحرف قواعد المنافسة النزيهة بين المتعاملين الاقتصاديين و ينعكس ذلك من خلال الشعور باللاعدل و اللامساواة للمنظومة الجبائية من جهة و قد يؤدي بالمنخرطين في القطاع الرسمي للجوء إلى ممارسات احتيالية للحفاظ على نشاطاتهم من جهة أخرى.

و على صعيد آخر يعتبر أداء المنظومة الجبائية ضعيفا مقارنة بالنتائج المسجلة في البلدان المجاورة، و يمكن تفسير هذه الوضعية بما يلي :

- النقائص المسجلة على مستوى الإدارة الجبائية و الجمركية حيث تعرف هذه الأخيرة مرحلة حاسمة من التنظيم و العصرنة.

- الميل الكبير إلى الغش و التهرب الجبائيين في ظل تحرير النشاطات و التجارة الخارجية و الانضمام إلى السوق العالمية.

-زيادة عدد السكان المكلفين بدفع الضرائب دون مقابل.

---

[40] - المكون المشروع غير المعلن للاقتصاد الخفي : الأنشطة المشروعة غير المرخصة و الأنشطة التي لا يعلن عليها للضرائب.

[41] - المكون غير المشروع للاقتصاد الخفي : الأنشطة غير القانونية – المحرمة-

-أهمية التحفيزات والإعفاءات الممنوحة لترقية الاستثمارات و الشغل، من خلال نصوص استثنائية و المقدرة بـ 50 مليار دج 42 كإرادات علما بأن هذه المزايا لا تتطابق في العديد من الحالات مع الأهداف المسطرة و لا مع الفعالية المرتقبة.

نقص الغيرة الوطنية فيها يتعلق بالتصريح الضريبي .

2.1.10 : الغش الجمركي :

مصالح الجمارك على غرار إدارات الضرائب و التجارة أو مفتشيه العمل معنيون بمكافحة المتعاملين الاقتصاديين الذين يتحايلون على الإجراءات و المراقبات التي تفرضها السلطات العمومية وذلك قصد التهرب من دفع الحقوق و الرسوم المستحقة لخزينة.

و في هذا السياق تواجه الجمارك مظهرين أساسين من الغش و التهريب:

- يتعلق المظهر الأول بالتهريب الذي يزود الشبكات الموازية للنشاطات غير الرسمية.

- يتعلق المظهر الثاني بتيار الغش التقليدي أو العالمي الخاص بالتصريحات المزورة حول النوع و القيمة و مصدر البضائع.

1.2.1.10 : المردودية الجبائية للجمارك :

تجدر الإشارة إلى تحسن المردودية الجبائية التي حققتها الجمارك و هو نتيجة تكفل أحسن بالوعاء وتحصيل الحقوق و الرسوم بفعالية أكبر في مكافحة الغش و التهرب الجبائيين حيث سجلت بين سنة 1994 (45 مليار دج) وسنة 1999 (151,4مليار دج) تضاعف تحصيل الإيرادات الجمركية 03 مرات إذ بلغت إيرادات الجمارك حوالي 26% من الإيرادات العادية للدولة43 و في سنة 2000 بلغت فيها التحصيلات 161,381 مليار دج و في سنة 2003 حققت 261,069 مليار دج و بهذا وصلت نسبة الإيرادات إلى 62% و في سنة 2002 بلغت نسبة إجمالي الرسوم الجمركية المحصلة 3% من الناتج الداخلي الخام 44

ويعود هذا الحد الهام من التحصيل إلى الإجراءات التي عملت بها مصالح الجمارك و المتمثلة فيما يلي :

إعادة تنشيط البيع بالمزاد للسلع المحجوزة و المصادرة و التي تخلى عنها أصحابها.

تطهير حافظة قابضي الجمارك التي سمحت بتقليص الديون المستحقة للجمارك لدى الغير.

تكثيف تحصيل الغرامات و العقوبات المالية بفضل متابعة أحسن لتنفيذ القرارات القضائية.

---

[42] - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (2004) : " الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" حقائق و أوهام ص.ص 150 – 152 .

[43] - المديرية العامة للجمارك الجزائرية 2003 ورقة عمل رقم 1056

[44] -. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي 2004 ص.ص 187 – 199.

تعزيز عمليات المراقبة اللاحقة في إطار فرق مختلطة (بين الجمارك و ضرائب التجارة) الذي سمح بتعديلات جبائية.

3.1.10 : الغش الاجتماعي:

بالنسبة لقطاع الضمان الاجتماعي يعتبر القطاع الخفي خطرا حقيقيا و لا يوجد المشكل على مستوى " المهن " الصغيرة ، و لكن خاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات والشركات التجارية و شركات الخدمات.

و أمام ضخامة هذه التهربات قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي C.N.A.S بمراقبة السداسي الأول لسنة 2001 على مستوى 05 ولايات تعلقت بـ 6.096 رب عمل وستوضح المعلومات المستخلصة من هذا التحقيق فيما يلي : 45

-تم إحصاء عدد كبير من المخالفات إزاء الضمان الاجتماعي.

-حوالي نصف أرباب العمل لا يمتلكون المحلات التي يمارسون فيها نشاطاتهم.

-نسبة عالية جدا من تشغيل العامل المؤقتين (ما يقارب 5%).

-ثلي أرباب العمل يدفعون أجور متدنية دون الأجر الوطني المضمون.

إن معاينات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي C.N.A.S

تعكس أهمية التهرب من دفع الاشتراكات و تؤكد النتائج ممارسة العمل في السوق السوداء.

2.10 -المكون غير المشروع من الاقتصاد الخفي في الجزائر :

يتضمن ثلاثة عناصر:

التهرب الجمركي.

الفساد الإداري والمالي.

مشكلة المخدرات .

1.2.10.التهرب الجمركي:

يمكن تقسيم التهرب الجمركي في الجزائر إلى مجموعتين:

1.1.-تهرب ضريبي يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضائع و يؤدي إلى التخلص من الضريبة جزئيا أو كليا.

2.1.-تهريب غير ضريبي يرد على بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها، يقصد به اختراق الحضر المطلق الذي قرره القانون أن التهريب قد يكون حكميا أو حقيقيا 46 .

---

45 - صندوق الضمان الاجتماعي 2004 : ورقة عمل رقم 687.

و الجدول الموالي يوضح حجم ظاهرة التهريب في الجزائر من خلال عدد القضايا الجمركية :

السنة	1990	1995	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد القضايا الجمركية المعاينة	5058	5253	2552	2625	2243	1316	2067	2293	1999	2724

المصدر : المديرية الجهوية للجمارك بتلمسان 2007 .

تفسير الجدول: من خلال الجدول يتضح أن حركات التهريب الجمركي عرفت أوج إزدهارها مع بداية التسعينات وذلك راجع لأسباب عدة أهمها :

عدم الإستقرار الأمني بالبلاد.

عدم الاستقرار السياسي غياب الرقابة).

الإرهاب ساهم في تطوير و تبلور الأعمال غير المشروعة بما فيها التهريب (أسلحة، أموال .... و غيرها) .

يفسر هذا الارتفاع الوضع الاقتصادي و الاجتماعي النسبي الذي مرت به البلاد، مع ثبوت فشل النظام الاشتراكي و التوجه التدرجي نحو اقتصاد ليبرالي قائم على قواعد السوق و المنافسة.

أما في السنوات الأخيرة عرفت حركات التهريب نوعا من الانخفاض و ذلك يعود للمراجعات التي طرأت على التعريفات الجمركية وتكثيف المراقبة و المتابعة.

2.2.10 -.الفساد الإداري و المالي:

انتشار عمليات الرشوة بين فئات عديدة من المجتمع و لم تعد تقتصر فقط على الموظف العام

---

[46] - أنظر أطروحة دكتوره في " الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر " مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" 2007/2006 للسيد بودلال علي تحت إشراف البروفيسور بونوة شعيب ص.ص 264-281 جامعة تلمسان.

و الجدول الموالي يوضح :تطور حجم جرائم الرشوة و المبالغ المخصصة لذلك على المستوى الوطني:

السنة	نوع الرشوة	المبلغ المرصود للعملية
1988	صفقات تجارية و استثمارية غير مشروعة	26 مليار دولار.
1990	استيراد صفقة قمح فاسدة بميناء وهران	1مليار و 200 مليار دولار.
1996	عرض 2266 ملف على العدالة (جبائي)	**7,9** مليار دولار.
1996	وجود1698 قضية مساس بالاقتصاد	**3,6** مليار دولار.
1998	فضيحة مؤسسة سيدار	18 مليار دولار.
1999	قطع غيار مزورة كشفت عن خبرة الجمارك	274 مليون دج.
2000	فضيحة مركب الحجار	**100.401.423,28** مليار دج
2004	فضيحة بنك الخليفة	15 مليار دولار أي حوالي 1532 مليار دج

المصدر : واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر " مدونات مكتوب "

http//da2007.dz.Maktoub blog.com n° 248311

يظهر تغلغل ظاهرة الرشوة بمختلف أشكالها وعلى مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية من طرف ذوي النقود والأيادي الطويلة في غياب قوانين ردعية و برعاية إدارة فاسدة لها بيروقراطية ذات أبعاد واسعة عادت نتائجها بالسلب على الاقتصاد الوطني.

3.2.10 -مشكلة المخدرات في الجزائر:

تفاقمت مشكلة المخدرات في الجزائر منذ بداية الثمانينات مقارنة بحقبة التسعينات و الألفية الثالثة، إذ تزايد حجم جريمة المخدرات (تهريب، اتجار، استهلاك) خلال الفترة ما بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي أو ما يسمى بمرحلة الانفتاح الاقتصادي.

و يعود تطور حجم المخدرات المحجوزة و عدد القضايا المتعلقة بهذه الجريمة في الفترة (2002-2006) للأسباب التالية :

- تزايد ظاهر في الفقر و البطالة في المجتمع الجزائري.
- ضعف الرقابة و المتابعة.
- غياب هياكل الدولة في هذا المجال.
- عدم الاستقرار السياسي و الأمني اللذان عرفتهما البلاد في الفترة الأخيرة.

11- الاقتصاد الخفي والنمو:

هناك اتفاق واسع النطاق على أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى الحد من الاقتصاد الخفي في البلدان النامية. والدلائل الأخيرة الشاملة لعدة بلدان تبين أن النمو الاقتصادي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالحد من الاقتصاد الخفي، وهذا ما تؤكده دراسة "فيتو تنزي" في مجال التهرب الضريبي داخل اقتصاديات الدول النامية.

غير أن هذه الدلائل لا تبين وجود علاقة ثابتة بين معدل النمو ومعدل الحد من الاقتصاد الخفي والنمو الأسرع لا يؤدي دائماً إلى تزايد سريع لمعدل الحد من الاقتصاد الخفي، كما أن النمو البطيء لا يؤدي دائماً إلى تباطؤ معدلات الحد من الاقتصاد الخفي[. لذلك فإن ما يهم لا يقتصر على معدل النمو فحسب، بل ويشمل كذلك معدل الحد من الاقتصاد الخفي بالنسبة إلى أي معدل محدد من النمو، أي مرونة نموا لاقتصاد الخفي. ولذلك فإنه يتعين أن تعمل السياسات العامة للحد من الاقتصاد الخفي على تعزيز الإسراع بمعدل النمو، وكذلك الحد من نمو الاقتصاد الخفي على السواء، ولن يكون بمقدور أي نمو في الاقتصاد أن يحد من الاقتصاد الخفي بشكلٍ فعال إلا إذا أتاحت إمكانيات العمالة التي ينشئها هذا النمو للبطالين والمتعاملين الاقتصاديين و للفقراء لزيادة دخلهم، إما من خلال انخفاض البطالة أو العمالة الناقصة، أو من خلال رفع عائدات العمل أو كليهما أو من خلال نظام ضريبي فعال. وسيتوقف مدى مساهمة أي نمو معين

في الاقتصاد في تنشيط نمو العمالة، على عدة أمور منها مدى تركيز النمو في القطاعات التي تتطلب عمالة أكثر كثافة، ومدى استعمال التقنيات التي تتطلب عمالة أكثر كثافة خاصة في القطاعات النامية، ومدى تحسن معدلات التبادل التجاري على الصعيدين الداخلي والخارجي لصالح قطاعات العمالة المكثفة.

ولكن هناك العديد من العوامل التي تجعل البطالين والمتعاملين الاقتصاديين لا يستطيعون الاستفادة من فرص تحسين الدخل التي يوفرها النمو الاقتصادي. يتصل بعض هذه الأسباب اللوائح والنظم الحكومية .

وبالتالي يجب أن يعمل النمو لصالح المتعاملين الاقتصاديين والبطالين والفقراء على توجيه الموارد بشكل يتناسب مع انتشار الفقر (مثلاً في الزراعة الصغيرة والاقتصاد غير الرسمي) أو حيث يعيش الفقراء (مثل المناطق غير النامية والأحياء الحضرية الفقيرة)، وعلاوة على ذلك يجب أن يراعي النمو لصالح البطالين والفقراء والاحتياجات والظروف التي تنفرد بها المرأة التي تعاني من الفقر.

12–تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر :

بيد طبيعة الظاهرة و قصور البيانات المتاحة حالا دون تطبيق طريقة التفاوت بين الدخل والإنفاق القومي، كما تعذر علينا أيضا إعمال أسلوب المعاملات.

و نظرا لتوافر البيانات عن كل من العملة المتداولة و الودائع الجارية و الودائع الأجلة فقد عملنا على تقدير حجم الإقتصاد الخفي بدلالة الدخل غير المعلن باستخدام modèle (vito.Tanzi) ..

1.7 -نموذج (V.Tanzi1982) أسلوب التهرب و الغش الجبائيين.

تقدير الدخل غير المعلن بإستخدام النموذج التانزي القياسي" لمعادلة الطلب على العملة."

يهدف النموذج إلى تقدير حجم الإقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة (1970- 2004) وذلك بدلالة الدخل غير المعلن وكما سلف الذكر فإن الفكرة الأساسية لذلك النهج هي تحديد دالة الطلب على العملة بوضع تقديرين لحيازة العملة47.

الأول : حينما لا يكون المتغير الضريبي مساويا للصفر.

الثاني : حينما يكون المتغير الضريبي مساويا للصفر .

ويطلق على الفرق بين التقديرين: النقود غير المشروعة و من هنا سيخرج مقدار:

---

[47] - Voir V. Tanzi op.cit pp.215-233.

الدخل الخفي=النقود غير المشروعة X سرعة تداول الدخل النقدي .

1.1.7 -فرضيات النموذج:

1-أنشطة الاقتصاد الخفي هي نتيجة مباشرة لارتفاع الضرائب.

2-تستخدم العملة أساسا لإتمام معاملات الاقتصاد الخفي وتراكم الثروة.

3-تماثل سرعة تداول الدخل النقدي في كل من الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد الخفي .

2.1.7 -متغيرات النموذج :

المتغير التابع: نسبة العملة إلى النقود بمعناها الواسع $\frac{a}{T_2}$

المتغيرات التفسيرية:

- متوسط الناتج الداخلي الخام. ym

-نسبة الأجور إلى الناتج الداخلي الخام. $\frac{R}{y}$

-نسبة الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام. $\frac{T_X}{y}$

معدل الفائدة . i

3.1.7 -الشكل الرياضي للنموذج :

يستخدم نموذج الانحدار غير الخطي المتعدد لتقدير دالة الطلب على العملة ، و تأخذ الدالة الصورة اللوغاريتمية التالية :

$$Log\frac{a}{T_2} = b_0 + b_1\ Log\ y_M + b_2\ Log\frac{R}{y} + b_3\ Log\frac{T_X}{y} + b_4\ Log + \alpha$$

حيث α : متغير عشوائي (ذو قيمة متوقعة = صفر وتباين ثابت).

b0 : الثابت

b4, b3, b2, b1: معلمات المتغيرات التفسيرية للنموذج.

تحديد التوقعات القبلية للنموذج :

عن المتوقع أن تكون قيمة معلمتي المتغير بين yx، i سالبة $0>b1$ ، $0>b4$

ومعلمتي المتغيرتين $\left(\frac{T_X}{y}\right)$ $\left(\frac{R}{y}\right)$ موجبة .

$0 < b2$ ، $0 < b3$.

4.1.7 -البيانات:

تم الحصول على البيانات من مصادر رسمية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر، بعض المواقع الإلكترونية...)

5.1.7أسلوب التقدير المستخدم:

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معلمات دالة الطلب على العملة بواسطة نظام (Logiciel Eviews 5.1).

تقدير النموذج

بتعويض الإحصاءات المتوفرة و المطلوبة للنموذج نتج ما يلي :

$$Log\frac{a}{T_2} = 2{,}568518 - 0{,}105670\,Log\ y_m + 1{,}067631\,Log\left(\frac{R}{y}\right)$$

$$+ 0{,}071288\,Log\left(\frac{T_X}{y}\right) + 0{,}256067\,Log\ i$$

6.1.7-اختبار النموذج:

- جاءت إشارات المعلمات المقدرة مطابقة للتوقعات القبلية.
- بلغ معامل التحديد R2 = 0,948 (94%)
- يعني ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج بنسبة 94بالمائة . [48]

- تبين أن F* المحسوبة أكبر من F الجد ولية عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لجميع المعلمات المقدرة ، وهذا ما يوحي بأن جميع المتغيرات التفسيرية تؤثر بصورة جوهرية على المتغير التابع $\frac{a}{T_2}$
- اختبار Durbin – Waston = 1,741
- أكبر من الصفر، وهذا ما يدعم المقدرة التفسيرية لجميع المتغيرات التفسيرية للنموذج.

تقدير حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1970-2004) بدلالة الدخل غير الرسمي (الخفي)بواسطة نظام(EVIEWS 5.1) و أسفرت النتائج عما يلي :

تطور حجم الدخل الخفي خلال الفترة (1970 – 2004)

[48] - تم تقدير معلمات النموذج و إجراء الاحتياجات الإحصائية باستخدام برنامج النظام Logiciel Eviews 5,1

السنوات	1970	1980	1985	1990	1995	2000	2004
الدخل الخفي	6829, 0 0 9	44604, 417	62192 ,582	132802 76	507379,39	942858 ,983	145222 5,576
PIB%	0,28	0,27	0,21	0,24	0,25	0,23	0,24

المصدر : رسالة دكتوراه : الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر."مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي".مرجع سبق ذكره ص ص311-318.بودلال علي.

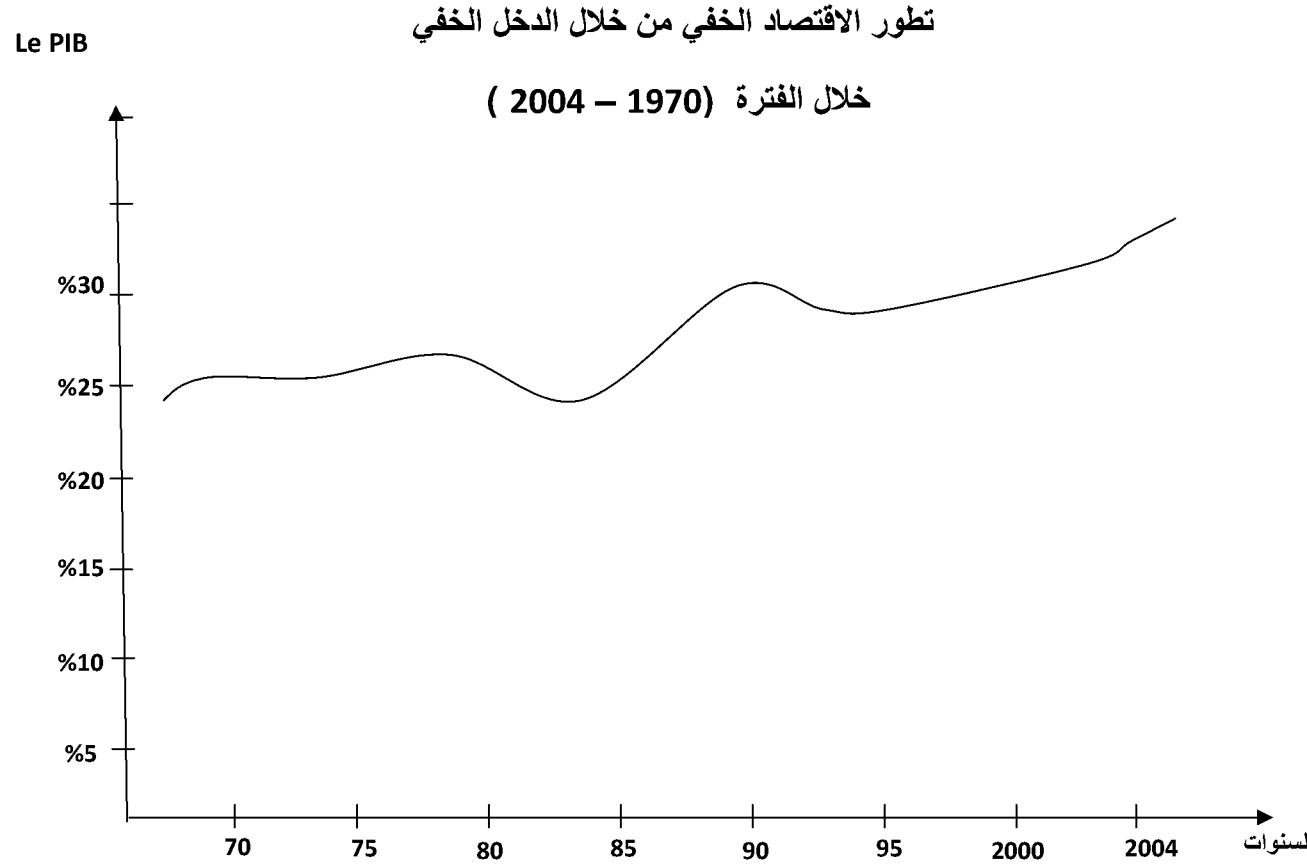

تطور حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1970 – 2004)

7.1.7-تحليل النتائج:

قد تحققنا من صحة فرضيات الدراسة إذ ثبت وجود الاقتصاد الخفي بحجم لا بأس به في الجزائر حيث :

1- تراوح حجم الاقتصاد الخفي خلال فترة الدراسة بين 55833.673 مليون دينار جزائري كحد أدنى و 862185.652 مليون دينار جزائري كحد أقصى.

2- بلغ المتوسط السنوي لنسبة الدخل الخفي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة المدروسة(1970- 2004) حوالي 24% إلى 25%.

3- تختلف أسباب نمو الاقتصاد الخفي من سنة لأخرى و من دولة لثانية إلا أنه يمكن بصفة عامة حصرها في النقاط الآتية بالنسبة للاقتصاد الجزائري:

1.7.1.7- على المستوى الكلي للظاهرة :

انعكس وجود الاقتصاد الخفي بالسلب على الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة في صورة فقدان في الحصيلة الممكنة للضرائب على الناتج الداخلي الخام حيث:

1-بلغ المتوسط السنوي لنسبة الفاقد الضريبي إلى الحصيلة الفعلية للضرائب على الدخل الإجمالي خلال فترة الدراسة حوالي 0.29 (29%) و قد أسهم ذلك في: 2-تزايد العجز الكلي للميزانية من جهة و ما يبرر انتشار الظاهرة و تعدد مختلف الأساليب للتهرب و الغش الجبائيين من جهة أخرى.

3- التعديلات الضريبية التي تمت أثناء فترة الدراسة:

حيت تم رفع نسبة بعض الضرائب و بعض الاقتطاعات .كما أن جمود الاقتصاد و السوق اللذين كانا مسيرين إداريا و التقويم المفرط لسعر صرف الدينار الجزائري ولد نقصا في المواد الاستهلاكية و ظهور الممارسات السلبية بمختلف أنواعها.

4-الضريبة على المداخيل يدفعها أساسا الأجراء في القطاع العام مما يفسر أن جزءا كبيرا من الثروة و المجتمع لا يخضع للجباية لعدة اعتبارات أهمها طبيعة الاقتصاد الجزائري و الطابع السري للنشاط في الجزائر.

5-كثرة الإعفاءات و المزايا الممنوحة من الإدارة الجبائية زادت من توسع حجم الاقتصاد الخفي و فقدان حصيلة معتبرة من الضرائب.

6-توسع السوق السوداء و السوق الموازية للعملات الصعبة عائد إلى ضعف العرض و إلى أسعار المنتوجات و الخدمات المستوردة.

7-في الفترة الأخيرة من الدراسة أي فترة التسعينات عرف الاقتصاد الجزائري نوعا من الاستقرار و يعود ذلك إلى البرامج الثلاثة التي كانت مع صندوق النقد الدولي 1989-1991-1994 على التوالي و التي أفضت إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية.

فتم وضع تنظيم جديد للاقتصاد من نوع ليبرالي عن طريق وضع آليات تشريعية و تنظيمية جديدة تسمح بالانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق.

ضف إلى ما سبق إصلاحات النظام الجبائي جراء المشاكل التي كان يعاني مها سابقا أجبر الدولة القيام بتجديدات حسب الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي.

فرغم هذا الإصلاح الضريبي إلا أنه لم يستطع تجاوز إشكالية ثنائية الاقتصاد بين النفطي و غير النفطي و هذا ما يتجلى من خلال هيكل الجباية العادية.

فمن هذه المعطيات يظهر وزن الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الجزائري اعتبارا لبعض المؤشرات السلبية التي عرفها الاقتصاد :

- نمو سلبي للناتج الداخلي الخام خلال فترة التسعينات بالقيمة الحقيقية مما أدى إلى انخفاض محسوس للدخل الفردي قدره (15,7%) .
- إجمالي رصيد الخزينة سلبي باستمرار باستثناء نسبي 1990 – 1991 .
- ارتفاع كبير لمعدل التضخم ناتج عن تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار المعدل 23% سنويا بين سنوات 1987 – 1994) .
- تزايد نسبة البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي الرسمي.
- وضعيةامنيةللبلاد جد معرقلة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.
- إعادة هيكلة المؤسسات وتباطؤ النشاط الاقتصادي.

13-العمالة والاقتصاد الخفي:

في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في سنة 1995، أقر إعلان كوبنهاجن (بشأن التنمية الاجتماعية الذي أكد على الصلة بين القضاء على الفقر والعمالة، وعلاوة على ذلك فإن الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين في سنة 2000، أقرت بضرورة إيجاد إستراتيجية دولية متماسكة ومنسقة في مجال العمالة، وأقرت أيضاً بأن العمالة أداة حيوية لتحقيق هدف تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى نصف مستواها بحلول عام

2015. وأكدت لجنة التنمية الاجتماعية من جديد بمناسبة الذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في سنة 2005 على العمالة كعنصر أساسي لأي إستراتيجية إنمائية.

من ناحية أخرى يوجد ارتباط مباشر بين المكونات النوعية للعمالة من حيث درجة التأهيل والتدرب والكفاءة وبين الاقتصاد الخفي وإنتاجية العمل. إن تحسين الإنتاجية مصدر حيوي للتحسينات المستدامة وغير التضخمية في مستويات المعيشة وفرص العمل والحد من الاقتصاد الخفي والفقر، لأن الإنتاجية تؤدي إلى زيادات في الأجور، وإلى تفعيل دورة النمو الاقتصادي الذي بدوره يؤدي إلى زيادات إضافية في الإنتاجية، والحد من الاقتصاد الخفي والفقر إذ إن من يخرجون من الفقر يتمتعون بصحة أفضل وتعليم أوفر، وكلما أمكنهم كذلك أن ينفقوا على الاستهلاك وهو ما يعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي، وبالتالي ينبغي أن يسير إيجاد العمالة اللائقة ونمو الإنتاجية جنباً إلى جنب مع نمو الناتج المحلي الإجمالي لكي يؤدي النمو الاقتصادي إلى الحد من الاقتصاد الخفي.

ونظراً لضخامة الاقتصاد غير الرسمي ولاسيما في البلدان النامية حيث يمثل 40% من الناتج الداخلي الإجمالي، ويستوعب ما يصل إلى 47% من مجموع العمالة غير الزراعية فإن إتباع إستراتيجية عمالة تركز فقط على إيجاد فرص العمل في الاقتصاد الرسمي أمر غير واقعي ولا عملي. وبدلاً من ذلك يمكن تناول المشكلة من المنظورين القصير الآجل والطويل الآجل معاً. وينبغي أن تركز الأولوية في الأجل القصير على زيادة الإنتاجية وتحسين أجور العاملين في الاقتصاد غير الرسمي وظروف عملهم، وذلك أساساً بإتاحة تنظيم العمال وتمثيلهم. أما الإستراتيجية الطويلة الآجل فتتمثل في إضفاء الطابع الرسمي بصورة تدريجية على الوظائف في الاقتصاد غير الرسمي، بحيث تكون مشمولة بقوانين ومعايير العمل مما سيزيد من إمكانية دفع أجور ملائمة، وتوفير الحماية الاجتماعية وتحسين ظروف العمل. ومن العناصر المهمة لتحسين إنتاجية هذه الشركات غير الرسمية تخفيض تكاليف إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية، وتحسين سبل الحصول على القروض والمعلومات عن السوق وحماية حقوق الملكية وتعزيز الاندماج الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة في السوق . مما يساعد على تحسين مستويات المعيشة. ومن شأن العمالة مع زيادة الإنتاجية أن تبدأ دورة فعالة للنمو الاقتصادي تؤدي إلى الحد من الاقتصاد الخفي والبطالة و الفقر. ويؤدي انخفاض مستوى الاقتصاد الخفي والبطالة و الفقر إلى إمكانية تحقيق زيادات إضافية في الإنتاجية ورفع معدلات فعالة للنمو الاقتصادي.

لكن يجب أن نلاحظ أن زيادة الإنتاجية يمكن أن يقترن في البداية بفقد الوظائف بسبب اعتماد تكنولوجيا الاقتصاد في اليد العاملة (مثل مكننة الزراعة) التي تمكن من زيادة النواتج مع تقليل

العمال. غير أن هذا يؤدي إلى تحول قطاعي للعمالة مثلاً من الزراعة إلى الصناعة التحويلية أو من الصناعة التحويلية إلى قطاع الخدمات، إذ تنشأ التكنولوجيا منتجات وعمليات جديدة مما يفضي إلى توسع الأسواق وزيادة فرص العمل في المدى الطويل.

في الجزائر بلغ عدد المواطنين الذين لم يتمكنوا من تغطية احتياجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية في عامي 2003-2004 حوالي 1.479000 مليون فرد ويرتفع الفقر الإجمالي في الجزائر إلى 30.12% باستخدام خطوط فقر إنفاق الأسر المعيشية ليشمل 5.3 مليون شخص. أما باستخدام المقياس الدولي الذي يقدر خط الفقر بدولارين في اليوم فيعد حوالي33.36% من الجزائريين فقراء.

هذا وقد ارتفعت أوجه اللامساواة في الجزائر عامة بشكل طفيف بين الأعوام 1994-2004 .مرحلة الانفتاح الاقتصادي.

14.الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والحد من الاقتصاد الخفي:

في ضوء التحليل الذي ورد آنفاً وفهم طبيعة الاقتصاد الخفي كظاهرة دولية، لابد من البحث عن إستراتيجية ذات منحى إنمائي طويل الأجل إلى جانب استراتيجيات تكيفيه تهدف إلى تخفيف وطأة الاقتصاد الخفي في الأجل القصير ضمن إطار التشاركية بين كافة مؤسسات المجتمع الاقتصادية العامة والخاصة. إذ لابد للمشاريع الخاصة من القيام بدور قيادي رئيسي في بلوغ أهداف هذه الاستراتيجيات. ولكن ينبغي للعملية الإنمائية أن تلقى التحفيز والتوجيه من الدولة من خلال الإدارة السليمة للأسواق بترويض دافع الربح لخدمة أغراض التنمية الوطنية والحد من الاقتصاد الخفي . وتشير دوائر الأمم المتحدة إلى أربعة اتجاهات عامة للسياسات الوطنية في هذا المجال هي

الأهمية الرئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي السريع والمستدام.

إقامة رابطة ديناميكية بين الاستثمار والتصدير.

وضع خيارات من السياسات العامة للتنمية الإنتاجية.

اعتماد سياسات تكفل عدم تخلف فئات اجتماعية ومناطق عن ركب مسيرة النمو.

هذا النهج الشامل المعبر عنه في الشكل (1) يرمي إلى الحد من الاقتصاد الخفي من خلال نمو اقتصادي وتنمية مستدامة يعتمدان على بناء القدرات الإنتاجية، والمطلوب لبلوغ ذلك الهدف ليس مجرد زيادة الناتج المحلي الإجمالي فحسب، وإنما المطلوب هو نوع من النمو الاقتصادي أساسه تراكم رؤوس الأموال وتطوير المهارات وزيادة الإنتاجية وتوسيع نطاق سبل كسب الرزق بصورة مستدامة وزيادة فرص العمل الأمر الذي يزيد من إمكانية الاستهلاك لدى الأسروالأفراد.

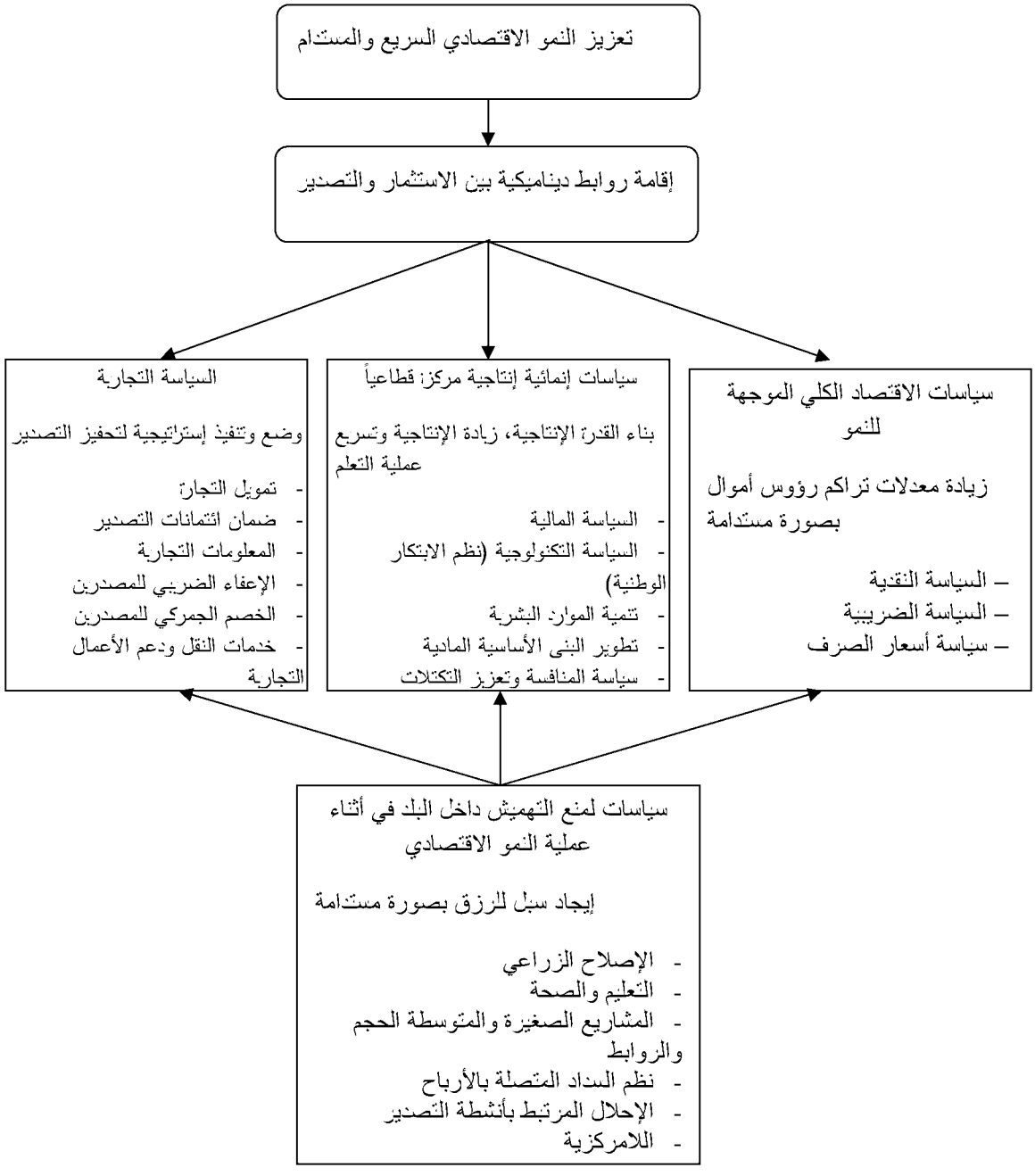
تعزيز النمو الاقتصادي السريع والمستدام
إقامة روابط ديناميكية بين الاستثمار والتصدير
سياسات الاقتصاد الكلي الموجهة للنمو
زيادة معدلات تراكم رؤوس أموال بصورة مستدامة
– السياسة النقدية
– السياسة الضريبية
– سياسة أسعار الصرف
سياسات إنمائية إنتاجية مركز: قطاعياً
بناء القدرة الإنتاجية، زيادة الإنتاجية وتسريع عملية التعلم
- السياسة المالية
- السياسة التكنولوجية (نظم الابتكار الوطنية)
- تنمية الموارد البشرية
- تطوير البنى الأساسية المادية
- سياسة المنافسة وتعزيز التكتلات
السياسة التجارية
وضع وتنفيذ إستراتيجية لتحفيز التصدير
- تمويل التجارة
- ضمان ائتمانات التصدير
- المعلومات التجارية
- الإعفاء الضريبي للمصدرين
- الخصم الجمركي للمصدرين
- خدمات النقل ودعم الأعمال التجارية
سياسات لمنع التهميش داخل البلد في أثناء عملية النمو الاقتصادي
إيجاد سبل للرزق بصورة مستدامة
- الإصلاح الزراعي
- التعليم والصحة
- المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والروابط
- نظم السداد المتصلة بالأرباح
- الإحلال المرتبط بأنشطة التصدير
- اللامركزية

الشكل(1): سياسات تعزيز النمو الاقتصادي و مكافحة الاقتصاد الخفي

تعد سياسات الاقتصاد الكلي السليمة عنصراً أساسياً من عناصر استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل. غير أن أهداف الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل المتمثلة في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي ينبغي بلوغها عبر وسائل تتفق وأهداف التنمية الطويلة الأجل، ولا تعتمد على الاستثمارات الصغيرة إلى الحد الذي يضر بعملية النمو في المستقبل.

والسياسات التي قد تكون هامة في الحد من الاقتصاد الخفي و منع التهميش والإفقار داخل البلد تشمل مايلي:

سياسات الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية(زيادة الإنتاجية الصناعية، وأسواق العمل الريفية).

تشجيع الائتمانات الصغيرة وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تنمية الموارد البشرية على نطاق واسع من خلال الاستثمار في التعليم والصحة.

التطبيق السليم لمبادئ الإدارة والمساءلة.

تأسيس وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي وتمكينها من تقديم خدمات لتأمين الفقراء بكفاءة واقتدار.

تأسيس آليات للتدخل بهدف الحفاظ على النسيج الاجتماعي وبناء رأس المال المجتمعي.

تأسيس آليات لتوفير المعلومات المطلوبة لمتابعة تنفيذ السياسات ومراقبة تأثيرها على الفقراء.

قد يكون أهم تلك السياسات ما يتعلق بالزراعة باعتبارها تساهم بقدر كبير في اقتصاديات البلدان النامية. فلا سبيل إلى الحد من الاقتصاد الخفي دون التركيز على هذا القطاع.

وتشير الدلائل المتوفرة لدى منظمة العمل الدولية إلى أن البلدان التي تحقق فيها نمو في الإنتاجية، وفرص العمل في قطاع كان لديها أخفض معدلات الاقتصاد الخفي.

ولتخفيف حدة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد لابد من التركيز على نمو فرص العمل في المناطق الريفية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى رفع الإنتاجية والأجور الحقيقية التي يحصل عليها العمال. ويمكن أن يساعد نمو الإنتاجية في الاقتصاد على خفض تكاليف الأغذية، وهو ما يمكن بدوره من رفع مستوى القدرة الشرائية لمحدودي الدخل و الفقراء ورفاهيتهم. ويساعد أيضاً على إيجاد بيئة تجذب الاستثمارات وتدفع بقطاع الزراعة إلى المساهمة بفعالية في نمو الصادرات الزراعية وزيادة فرص العمل والحد من الاقتصاد الخفي.

كما تساعد سياسات الاستثمار في التعليم والتدريب وإعادة التدريب على رفع كفاءة استجابة العمال لمتطلبات سوق العمل دائم التغيير، مما يعزز الإنتاجية والدخل والحصول على فرص العمل بفضل قابلية التكييف مع المتغيرات والقدرة على الابتكار ويشكل التعليم والتدريب وتنمية المهارات عناصر مهمة لتحقيق النمو ورفع الإنتاجية والحد من الاقتصاد الخفي والبطالة و الفقر.

ومن المهم أيضاً لتقليل عدم المساواة والاقتصاد الخفي تحسين نظم الضمان الاجتماعي، ودعم الدخل. كما أن تحسين الصحة والسلامة في أماكن العمل استثمار في نوعية حياة العمال وزيادة إنتاجيتهم. وفي كثير من البلدان توفر أنظمة العمل حماية محدودة أو لا توفّر أي حماية للعمال الفقراء، ولاسيما العمال في القطاع غير الرسمي. وفي غياب حماية مناسبة بما فيها التأمين ضد البطالة أو شكل آخر من أشكال دعم الدخل تكابد الفئات المحرومة والعمال المحرومون في القطاع غير الرسمي مشقة شديدة أثناء البطالة والفترات الانتقالية بين الوظائف، وهذا ما يتطلب توسيع شبكات الضمان الاجتماعي وتحسين أدائها.

الاستنتاجات والتوصيات:

مازال القضاء على الاقتصاد الخفي وتحقيق مزيد من العدل في توزيع الدخل وتنمية الموارد البشرية تحديات رئيسية في كل مكان. ومكافحة الاقتصاد الخفي هي مسؤولية تتقاسمها جميع البلدان. ولذا فإن إتباع إستراتيجية محددة لمكافحة الاقتصاد الخفي أحد الشروط الأساسية لضمان التنمية المستدامة. والإستراتيجية الفعالة لمعالجة مشاكل الاقتصاد الخفي والتنمية والبيئة في وقت واحد ينبغي أن تبدأ بالتركيز على الموارد والإنتاج ، وتعزيز النمو الاقتصادي بشكلٍ مطرد ومستدام يترافق بإجراءات مباشرة للقضاء على القطاع الخفي تتمثل في تحقيق الأهداف الآتية:

1 . في المدى الطويل ينبغي أن يكون الهدف إتاحة الفرصة لجميع الناس لتكسب معيشتهم بوسائل مستدامة.

2. إيجاد فرص العمل وتحسين الدخل في جميع المناطق والأقاليم.

3. التركيز في الخطط والميزانيات الإنمائية الوطنية على الاستثمار في رأس المال البشري، مع وضع سياسات وبرامج خاصة تستهدف معالجة وتكييف الاقتصاد الخفي.

العمل على تحقيق تلك الأهداف سيولد أفضل الظروف الممكنة من أجل التنمية المحلية والوطنية والإقليمية المستدامة التي تحد من الاقتصاد الخفي وتقلل من أوجه عدم المساواة الموجودة بين مختلف الفئات.

ومن الجانب العملي التنفيذي يجب إبداء اهتمام خاص لتلك الأنشطة المتصلة بالأهداف المذكورة آنفاً والتي منها:

1 . السعي إلى التعرف على أنشطة القطاع غير الرسمي، وإدماجها في مؤسسات الاقتصاد الرسمي.

2 . تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشأن أنشطة القضاء على الاقتصاد الخفي.

3. تقوية الهياكل القائمة في منظومة الأمم المتحدة لتنسيق العمل الدولي المتعلق بالقضاء على الاقتصاد الخفي، بما في ذلك تنفيذ مشاريع رائدة لمكافحة الفقر تكون قابلة للتكرار.

4. تمكين النظام الضريبي من المتعاملين الاقتصاديين.

5. الاستعانة بالدعم الدولي عند الاقتضاء في إقامة هياكل أساسية ونظم التسويق والتكنولوجيا والائتمان وما شاكل ذلك، والموارد البشرية اللازمة لدعم الإجراءات المذكورة آنفاً، وزيادة الخيارات المتاحة لمحدودي الموارد، وإعطاء أولوية عليا للتعليم الأساسي والتدريب الفني.

المـراجع:

-قائمة المراجع باللغة العربية:

مجلة الاقتصاد و المناجمنت –الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر–كلية العلوم الاقتصادية .التسيير والعلوم التجارية جامعة تلمسان. العدد (1) مارس 2002.

الدكتور.بودلال علي: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2007 جامعة تلمسان.

منشورات وتقارير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي سنة 2001-2002-2003

4-د.إسماعيل قيرة 1994:-"مشكلات التشغيل والبطالة في الوطن العربي" دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد غير الرسمي . مجلة شؤون عربية العدد 77.

5-د. أيمن رفعت المحجوب 1991:"هل تؤدي زيادة معدلات الضرائب إلى انخفاض حصيلتها" مجلة مصر المعاصرة عدد .401

6--د. عبد المعطي البهواشي 1986:-"عوامل التهرب من ضرائب الدخل "مجلة مصر المعاصرة عدد .404

7--د. عبد الفضيل محمد و دياب ج 1995:-"أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي وحركة الأموال السوداء في الاقتصاد المصري "مجلة مصر المعاصرة العدد 400

8-علي بودلال2002: "أثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الوطني" مداخلة في: ملتقى وطني حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة،21-22 مارس2002 جـامعة البليدة .

9-علي بودلال 2003:"النظام الضريبي في الجزائر واقع و تحديات "مداخلة في ملتقى وطني حول السياسة الضريبية في الجزائر.يومي 10-11 ماي 2003 جامعة البليدة.

10-علي بودلال2005: "الاقتصاد غير الرسمي والتشغيل في الجزائر" مداخلة في: ملتقى وطني حول: الاستثمار والتشغيل في الجزائر 10-11ماي2005، جامعة سيدي بلعباس

11-علي بودلال2004: "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وَهم أم حقيقة" ملتقى دولي حول: السياسات الاقتصادية واقع وآفاق؛ يومي29-30نوفمبر2004؛ جامعة تلمسان

12-علي بودلال2005: "الاقتصاد غير الرسمي والحكم الراشد" ملتقى دولي حول: الحكم الراشد في تسيير الاقتصاد؛يومي26-27 ابريل 2005 المركز الجامعي بمعسكر.

13-علي بودلال2005 : "دور القطاع غير الرسمي في الاقتصاد التضامني" ملتقى دولي حول: الاقتصاد التضامني حقل نظري وتطبيقي" 21-22نوفمبر2005؛ جامعة تلمسان.

14-علي بودلال 2006 : "أثر الاقتصاد الخفي على عجز الموازنة في الجزائر." يوم دراسي 18ديسمبر2006. حول تمويل الجماعات المحلية والعجز. بكلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان.

15-د.كمال رزيق وبوعلام. س:- 2004: "تقييم السياسة الجبائية في الجزائر"، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر واقع وآفاق، يومي 29-30 نوفمبر

15-الدكتور علي بودلال 2007:"تقدير اثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة في الجزائر"ملتقى وطني تحت عنوان" الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" يومي 20- 21 ديسمبر 2007بجامعة سعيدة.

– قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1 - Adam, M.and Ginsburg, V.1985 « The Effects of Irregular Markets on Macro economy Policy: Some Estimates for Belgium » European Economic Review,vol.29.pp.15-33.

2 - Alessandrini, S. and Dallogo,B. 1987 « The Unofficial Economy : Consequences and Perspectives in Different Economic Systems « Alderschot.

3- Backer,W.,Buchner,H.and Sleeking.(1987) « The Impact of Public Transfer Expenditures on Tax Evasion » Journal of Public Economics ».vol.34.pp.243-52.

4- Contini,B.(1982) « The Second Economy of Italy » « in Tanzi(1982).

5- Danish.(1991) « The Informal Economy :A Resaerch Guide » Garland publishing Inc.

6- Dilnot,A. and Morris.(1982) « What do we know about the black Economy in the United Kingdom » in Tanzi(1982).

7- Dongala,J.(1993) « The Informal Sector Trade Among Sub-Saharan African Countries : A Survey and Empirical Investigation » The developing Economies,vol.31.pp.131-72.

8- Fiege,E.(1985) « The meating of the Underground Economy and the full compliance Deficit » in Gaertner and Wenig (1985)

9- Fiege,E.(1979) « How Bi gis the Irregular Economy ? » Challenge, Nov.Dec.pp 3-15.
10- Frey, B. and Pommerehne,W.(1982) « Measuring the Hidden Economy : Though this be Madness, There is a method in it » in Tanzi (1982) 11- Guttmann.(1977) « The Subterranean Economy » Financial Analysts Journal,Nov./Dec.pp.26-34 .
12- Mirus,R.,and Smith, R.(1994) « Canada's Under Ground Economy » Canadian Business Review. Volume 21.pp 25-29.
13- Molefsky, B. (1982) «America's Underground Economy » in Tanzi (1982) .
14- Peacock,A.and Shaw,G.(1982) « Tax Evasion and Tax Revenue Loss » Public Finance,vol.37.pp.268-78.
15- Portes, A, Caltells, L.and Benton,L. (1989) «The Informal Economy : Studies in Advanced and Less Developed Countries » John Hopkins University press.
16- Reuter,P. « The Irregular Economy and The Quality of Macroeconomic Statistics ». In Tanzi '1982).
17- Schneider. (1986) « Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach : An Attempt ». Scand.J.of Economics, vol.88.pp.643-68.
18- Tanzi, V.(1982) (ed) « The Underground Economy in The United States and Abroad ».Lexington Books.
19- Tanzi,v. (1982a) « Underground Economy and Tax Evasion in the United States : Estimates and Implications ». In Tanzi (1982).
20- Fortin Bernard, GARNEAU Gaetan, Lacroix Guy, LEMIEUX Thomas, MONTMARQUETTE Claude (1966). L'économie souterraine au Québec : mythes et réalités. Presses de l'Université Laval.
21- Fortin Bernard, Lacroix Guy, MONTMARQUETTE Claude (1999), « Are Underground Workers More Likely to be Underground Consumers ? », working paper,25 p.
22- OCDE (2000), Affaires fiscales.Mars.Paris : OCDE publications.
23- Bhattacharyya,D.k. (1988). « An Econometric method of estimating the « hidden economy » and its effects on consumer expenditure : United Kingdom (1960-1984). ». Leicester University Discussion Paper n°89.
24- Tanzi,v.(ed) (1982). The Underground Economy in the U.S and abroad. Lexington, Mass. : Lexington Books.
25- (1986). « The Underground Economy in the United States : reply to comments by Feige, Thomas, and Zilberfar » I.M.F. Staff Paper, vol.33, pp.799-811.